ازمة الاستعمار البترولي الجديد

انزلت حركة التحرر الوطني، في السنوات الاخيرة، ضربات قاصمة بالاستعمار الجديد، في العديد من البلدان النامية. وكانت احدى هذه الضربات موجهة ضد عمل احتكارات النفط الاميركية والانكليزية، والهولندية الاستغلالي التي تشكل بصورة غير رسمية وغير معلنة، الكارتيل النفطي الدولي.

وكان اعضاء هذا الكارتيل بحيازتهم الامتيازات في العراق والجزائر، وفنزويلا، وايران، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والعربية السعودية، وفي عدد من البلدان النامية الاخرى، يتمتعون بحق استغلال بواطن اراضي البلدان المذكورة، وشتى وسائل استخراج النفط وتصديره. اما اصحاب النفط الحقيقيون، فقد كانوا يضطرون الى الاكتفاء بعائدات مالية زهيدة مقابل استغلال ثرواتهم الطبيعية. وخلال الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٣ وحدها، انتزت الاحتكارات البترولية من نفط البلدان النامية، حوالي ٧٠٠ مليار ربحا صافيا، بينما ظل، معظم البلدان المستخرجة للنفط التي يعيش فيها نحو ٣٠٠ مليون نسمة، متأخرا يعاني من الفقر.

(وضع اصبح في ظله بمقدور البلدان المتحررة، وهذا امر لا ريب فيه، معارضة الوصاية الامبريالية، وفرض علاقات اقتصادية عادلة، اي متساوية".

وقد فرع العراق، والجزائر، وليبيا، وايران، والكويت، وفنزويلا، وقطر، اليوم، اوتكاد، من تاميم الامتيازات البترولية.

وتفيد الحسابات ان ابار النفط المؤممة انتجت في العام الماضي ، قرابة مليار و ٢٠٠ مليون طن، اي حوالي ٨٠ بالمئة من النفط المستخرج في البلدان النامية.

وتلقى هذه البلدان في تطوير اقتصادياتها الوطنية، العون الشامل لدى دول الاسرة الاشتراكية. ويمكن ان نذكر هنا، على سبيل المثال، ان الاتحاد السوفياتي وبلدان الاشتراكية لخرى، كانت اول من بدأ شراء النفط العربي المؤمم. وان اولى سفن اسطول الكويت الوطني من ناقلات النفط خرجت من لحواض البناء السوفياتية بالضبط. وقد انشئت اولى معاهد، ومدارس، ومراكز اعداد ملاكات النفط في الجزائر، والعراق، وايران، وجهزت هي ايضا بمعونة الاتحاد السوفياتي..

وقد سرّع انتقال وسائل استخراج النفط وتصديره الى ايدي البلدان النامية عملية القضاء على نظام التخفيض المصطنع الاستعماري الجديد لعائدات البلدان المستخرجة للنفط من بيع الـ "ذهب الاسود" . وهو النظام الذي كانت منظمة الاوبك التي شكلتها تلك البلدان في العام ١٩٦٠، تسعى لالغائه.

وفي كانون الثاني من العام ١٩٧٤، رفعت منظمة الاوبك سعر تصدير النفط من ٢٤ دولارا الى ٨٦ دولارا للطن الواحد وقد وفرت ذلك لاصحاب البترول الى جانب الغاء طريقة الترفع غير العادلة الحصول على ربح يعادل حوالي ٨٠ دولارا من بيع كل طن من النفط. وتراوحت عائدات دول الاوبك من النفط في العام المذكور، بين الـ ١٠٠ والـ ١١٠ مليارات دولار.

لقد اصبح اصحاب الامتيازات السابقون، في ظل الظروف الجديدة، مشترين عاديين للنفط المؤمم. الا ان المشتركين في الكارتيل يصرون على تغيير هذا الوضع. وقد امنت الاحتكارات الغربية لها فرصة للتحايل على مشتريات البترول من مختلف البلدان، مستندة الى ما تبقى لديها من اشراف على اسطول ناقلات النفط، وعلى العديد من مصانع تكرير النفط، وشبكة تسويق المشتقات الجاهزة. وتخفيض الاحتكارات، مثلا، شراء النفط لتنقص بذلك عائدات البلدان التي تتميز بالمطالبة بازالة اثار الاستعمار الجديد، من بيعه. وغالبا ما تسحب الاحتكارات الغربية من هذا لبلدان، خبراءنا العاملين فيها..

وتطمع الاحتكارات الان - وهي تستعمل شتى السبل .... في ابتزاز اضعف جزء ممكن من مداخيل البلدان المستخرجة للنفط. وهكذا تزيد الاحتكارات الغربية باستمرار من اسعار تصدير منتجاتها الصناعية التي تشتريها البلدان النامية، بما فيها البلدان المصدرة للبترول. وتوضح معطيات الامم المتحدة، ان هذه الاسعار ارتفعت ٣٢ بالمئة في العام ١٩٧٤ عنها في العام ١٩٧٣، كما ارتفعت في العامين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بمقدار ١٠ بالمئة لخرى. ونتيجة لذلك وجه حوالي ٢٥ مليار دولار من مداخيل البلدان المستخرجة للنفط الجديدة لتغطية ذلك الازدياد الذي طرأ على الاسعار ولمواجهة ما يحمله التضخم من ظواهر سيئة. وتقوم بلدان الاوبك، بين حين ولخر بسبب تدني قيمة مداخيلها، الفعلية المطرد، باعادة اعلان اسعار نفطها، وقد زادتها منذ كانون الثاني من العام الماضي، مثلا، بنسبة ١٠ بالمئة.

لقد اصبح قيام بعض الدول الامبريالية، ببيع كميات هائلة من الاسلحة، لجملة من البلدان المستخرجة للبترول، لحدى وسائل "امتصاص" الدولارات البترولية. وتؤكد بعض المعطيات ان شراء الاسلحة الاميركية وحدها كلف دول الخليج العربي في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ما يقرب من ١٥ مليار دولار.

واخيرا ، تسعى الاحتكارات لاجتذاب مداخيل عدد من بلدان الاوبك، لعلاج الـ "امراض المزمنة" التي يعاني منها اقتصاد الراسمالية المتطورة، والبنوك، والهيئات المالية الحكومية في دول الغرب، في السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦، قرابة مئة مليار "دولار بترولي" بفائدة زهيدة نسبيا ولامد طويل جدا بل لامد غير محدد.

وتحاول الامبريالية ان تستغل اعتماد البلدان النفطية الاقتصادي على الغرب اقصى استغلال، وتفيد من تنوع انتماءاتها وصبغاتها السياسية. ان بينها، الى جانب البلدان التقدمية، كما هو معروف، بلدانا تسودها انظمة رجعية. وقد وقفت تلك الانظمة موقف اللامبالاة عندما بلغت شدة نضال الجزائر، والعراق، وليبيا، وبعض الاقطار الاخرى ضد الاستعمار البترولي الجديد، اقصى الدرجات . اما الان، فقد اصبحت تلك الانظمة من الذين يجنون عائدات متزايدة من بيع النفط ولا يستخدم الا جزء ضئيل من تلك العائدات في البلدان الرجعية المستخرجة للنفط لصالح التطور الوطني. ان الانظمة الرجعية تخشى لحتمال حدوث اية تغيرات تقدمية في بلادها، وهي تزيد جيوشها ولجهزة القمع والتنكيل، بوتائر مسعورة، وتجهزها باسلحة حديثة، وتتواطأ في الخارج تواطأ سافرا مع الامبريالية. وقد انشأت نوعا من الائتلاف مع الاحتكارات الغربية وتكلفت باداء دور تخريبي في مجال العلاقات بين البلدان التقدمية الاعضاء في الاوبك، وسائر حركة التحرر الوطني.

على ان معظم البلدان - منها الجزائر، والعراق، وليبيا، ونيجيريا وغيرها - تستخدم جزءا اساسيا من عائدات نفطها في تطوير الاقتصاد، والثقافة، والتعليم والخدمة الطبية. وينتقد ممثلوها تلك البلدان التي تضع "دولاراتها البترولية" تحت تصرف راس المال الكبير في الغرب

لقد لخذ يتعاظم في البلدان المستخرجة للنفط في الاونة الاخيرة، النزوع الى اسداء معونة اوسع الى النضال المعادي للامبريالية، والبناء الاقتصادي في سائر بلدان اسيا، وافريقيا، واميركا اللاتينية. والى جانب التقلص الذي حدث في العام ١٩٧٦ في حجم الـ "الدولارات البترولية" التي توظف في البنوك والاتحادات الصناعية الغربية ، تزايدت قيمة المساعدات المالية التي تقدمها بعض بلدان الاوبك رسميا الى البلدان الاقل تطورا. وقد انشأت بلدان الاوبك مؤخرا صندوقا عاما للمساعدة المالية برأسمال قدره ١٦٠٠ مليون دولار.

وغني عن القول ان راسمال صندوق التنمية الذي اقترحت الجزائر وعدد من سائر بلدان الاوبيك تأسيسه، وهو الصندوق الذي يجب ان يتالف من ١٠ - ١٥ مليار دولار. وهذا النزوع ذاته يلاقي الترحيب والاستحسان لدى الاوساط التقدمية، لانه يؤدي الى قيام تعاون دولي يدعم ويطور جهود الشعوب التي تهدف الى ازالة الاستعمار الجديد.

"عن طريق الشعب العراقية"

السعودية خطة أم.. بعثرة؟

لقد رصدت السعودية للخطة الخمسية التي يجري تنفيذها حاليا ١٤٢ مليار دولار وذلك لخلق "مجتمع صناعي متطور" بعد نفاد مصادر النفط.

واذا ما قارنا هذا الرقم بعدد سكان السعودية (٨ ملايين تقريبا) لتوصل الى ان نصيب الفرد الواحد سيكون (٢٨٠٠٠) دولار.

من هذه الميزانية لن يصرف على تطوير الصناعة والزراعة بل على تطوير الاساس الاقتصادي. وهذا يدل على عدم وجود تخطيط جدي متوازن. وسنرى ان هذا الاختلال في التوازن يقود الى بعثرة الموارد. كيف؟

يجري بناء مدينتين هما: ينبع على البحر الاحمر ، وجبيل، بتكلفة ٣٠ مليار دولار، وهذا المبلغ هو اكثر من ضعفي ونصف ميزانية الخطة الخمسية لمصر ويكفي ان نعرف ان (١٠٠) مليونير جديد يظهرون في كل سنة في السعودية ، نتيجة للتعاقدات والمقاولات مع الدولة، لكي نتصور المبالغ الهائلة التي تجنيها الشركات الاجنبية القائمة على تنفيذ بناء المدينتين. وهذا يزيد من امكانية ان الشركات الاستشارية تبالغ في تكاليف البناء لجني الارباح بدون مقابل.

وقد بنيت ٣٠٠ر٠٠٠ شقة سكنية جديدة ايضا وهذه الشقق تكمي لوحدها لاسكان خمس سكان السعودية بالاضافة للقروض التي يحصل عليها الافراد ويوظفونها (العدد الهائل من المساكن يزيد عن حاجة السكان، وخصوصا ان المجتمع يقاوم الانتقال لهذه المساكن، بسبب الطابع الاقطاعي والبدوي الذي يغلب عليه. ان بعثرة الموارد على البناء بهذا الشكل ظاهرة عامة في دول الخليج، باستثناء الكويت، فان ٣٠ بالمئة من المساكن حول عاصمة البحرين، مثلا، خالية تماما من السكان.

لناخذ مثالا آخراً على هذه البعثرة: ان توسيع الموانيء سيكلف ٦ر٦ مليار دولار، ويتنبا المراقبون الغربيون بان نائضا كبيرا جدا سيحدث في سعة الموانيء، حتى منتصف سنة ١٩٨٠. فان عدد المراسي سيرتفع الى ٤٠٠ مرسى في الخليج العربي مقابل ٣٠ مرسى فقط سنة ١٩٧٠.

ان هذا الخطر هو ما دفع ابو ظبي الى الانسحاب من مشروع انشاء ٣٤ مرسى جديد (اين في بعثرة ٦ر٦ مليار دولار على نفس الشيء. وهذا ما اعطى فرصا ثمينة لارباح خيالية بالنسبة للشركات الاجنبية. والغريب انه حسب تقدير شاندريس رئيس شركة شاندريس للنقل البحري "هناك احتمال ضئيل لنمو اسطول ناقلات النفط العربية".

نستطيع ان نتساءل اذن: لمصلحة من توضع هذه الخطة؟

ان ٥٠ بالمئة من هذه المقاولات والمشاريع قد فازت به شركات امريكية، والبقية موزعة بين كوريين جنوبيين وهولنديين وفرنسيين ..... الخ. ان هذه الامور تدل على ان بعثرة الموارد لمصلحة الشركات الاجنبية والدول الامبريالية هو جزء من السياسة الداخلية، جنبا الى جنب مع السياسة الخارجية الرجعية للسعودية.

حسين جميل